

الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية وانتشار الفساد وتبيد المال العام زادت من الاحتقان الاجتماعي صعود الجماعات المسلحة والمستقبل السياسي والأمني في شمال إفريقيا في تحد للحرب الدولية على الإرهاب'

جلال ورغي

القدس العربي 8-9-2008



تواترت التقارير الأمنية في بعض الدول الغربية عن تصاعد نشاط تنظيم القاعدة في منطقة المغرب العربي، تحت غطاء 'تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي' أو تحت تسميات أخرى. وقد كان آخر هذه التقارير ما أورده صحيفته 'The Observer' الأسبوعية البريطانية في الأسبوع الأخير من شهر تموز/ يوليو 2008، سبقه بأسبوع تقرير في مجلة 'The Economist' القريبة من الخارجية البريطانية، جاء تحت عنوان 'انهيار تنظيم القاعدة في العراق وصعوده في المغرب العربي'. وقد جاءت هذه التقارير لتدعم ما كانت صحيفة 'واشنطن بوست' الأمريكية قد أثارته في تقرير مطول تضمن حواراً مع زعيم 'تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي'، كان قد تحدث فيه عن عودة العمليات المسلحة في منطقة شمال إفريقيا بقوة. وقد شهدت منطقة المغرب العربي خلال الأشهر القليلة الماضية أحداثاً متتابعة جعلتها محط أنظار المراقبين والكثير من الدول المؤثرة في المنطقة كالمواجهات المسلحة التي شهدتها العاصمة الموريتانية نواكشوط يومي 7 و8 نيسان (أبريل) الماضي، وقبلها إعلان 'تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي' عن تنفيذ هجمات في التراب التونسي أسفرت عن اختطاف سائحين نمساويين على الحدود التونسية الجزائرية، وقد تزامنت تلك الأحداث التي أصرت السلطات التونسية على أنها عملية جرت خارج حدودها، في إشارة إلى أنها وقعت على التراب الجزائري، تزامنت مع إعلان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة عن عزمه الترشح لعهدته الثالثة، بعد إدخال ما يقتضيه ذلك من تعديلات على الدستور، وما يثيره من جدل على الساحة السياسية الجزائرية، واستعداد الرئيس التونسي زين العابدين بن علي للترشح لعهدته خامسة، بعد إدخال استثناءات جديدة على الدستور.

بيد أن الأحداث الأمنية التي هزت منطقة المغرب العربي بدت متصاعدة ومثيرة لقلق الكثير من الجهات الإقليمية والدولية، لا سيما وأنها تبدو في سياق التحدي الواضح للحرب الدولية على الإرهاب التي تنزعها الولايات المتحدة الأمريكية، وتخرط فيها بقوة كل دول المغرب العربي بحماسة منقطعة النظر ودون أي تحفظ، من تونس صاحبة الريادة في هذا المجال

كما تقدم عادة نفسها، إلى جارتها الشرقية ليبيا، والغربية الجزائر، وصولاً إلى المغرب، فموريتانيا، وهي بلدان وإن كانت تقليدياً محسوبة على فرنسا، إلا أنها أظهرت في السنوات الأخيرة ارتباطها بعلاقات مميزة جداً مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ولا نبالغ إذا قلنا أنه ومنذ هجمات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001، ثم الحرب على العراق في العام 2003، ومنطقة المغرب العربي تشهد تحولاً نوعياً في ما يعرف بعمل الجماعات المسلحة المتمردة على الدولة. ولئن تباين حجم هذه الظاهرة من دولة إلى أخرى، إلا أنه يمكن التأكيد بأن كل دول المغرب العربي الخمس شهدت خلال السنوات والأشهر القليلة الماضية أحداثاً مسلحة، بعضها كان شديد الدموية. ولئن بدت الجزائر البلد المسرح الأكثر تصاعداً للأعمال المسلحة والتفجيرات، لا سيما بعد أن تحول تنظيم 'الجماعة السلفية للدعوة والقتال' التي كان يقودها حسن حطاب، إلى ما يعرف بـ'تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي'، في العام 2005، بقيادة عبد المصعب عبد الوادود. وقد كان العام 2007 في الجزائر عاماً دمويًا بامتياز، إذ نفذ فيه التنظيم المذكور عمليات انتحارية دموية في سابقة من نوعها في هذا الصدد، أسفرت عن مقتل وإصابة مئات الأشخاص الأبرياء ورجال شرطة، وهزت بعض هذه العمليات مؤسسات رمزية كمقر الحكومة، والمجلس الدستوري ومقر الأمم المتحدة في كانون الأول (ديسمبر) 2007، وقبلها مركزي أمن شرق البلاد في شباط (فبراير) 2007، ثم مقر الحكومة، كما هز أحد التفجيرات تجمعاً بشرياً كان يصطف لمشاهدة زيارة الرئيس بوتفليقة لمدينة باتنة في 6 أيلول (سبتمبر) 2007. أما تونس التي نجحت إلى حد كبير في تجنب الانزلاق إلى مربع العنف، بحكم قوة السلطة وتحكمها، وحرصها على تجنب المغامرات غير المحسوبة، فإنها لم تنجح في نهاية المطاف في تحديد العمليات المسلحة أو الإرهابية على أراضيها، فبعد أشهر فقط على أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) والتي أكدت تونس أنها حادثة تؤيد صحة موقفها هي في الحل الأمني والمقاربة الصارمة مع 'المتطرفين'، فبعد أشهر فقط على تفجيرات نيويورك هز تفجير إرهابي في مدينة جربة (400 جنوب العاصمة التونسية) استهدف معبداً يهودياً أسفر عن مقتل 22 سائحاً جلهم من السياح الألمان، وقد تبني تنظيم 'القاعدة' لاحقاً هذا العمل. ولئن نجحت تونس في التكتّم على بعض الأحداث المسلحة التي كانت حدودها مع الجزائر مسرحاً لها بين العامين 2005 و2006، إلا أن المواجهات المسلحة الدامية التي اندلعت في 23 كانون الأول (ديسمبر) 2006 وتواصلت متقطعة ومتنقلة حتى الثالث من كانون الثاني (يناير) 2007، كشفت عن مخاطر أمنية تهدد البلاد. وتتأكد هذه الخطورة من أنه وبعد تصفية القوات الأمنية لأكثر من 12 شخصاً من المجموعة 'المتمردة'، كشفت السلطات التونسية عن اعتقال عشرات الأشخاص كانوا متورطين مع هذه المجموعة التي تعرف بـ'مجموعة سليمان'، قالت إنهم كانوا يخططون لتفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وبعض المواقع الأخرى الحساسة في البلاد، وجرى أيضاً حديث عن تخطيط هذه المجموعة لقلب نظام الحكم. وقد جرت محاكمة هذه المجموعة خلال الأسابيع الماضية وحكم على أحد عناصرها بالإعدام، فيما صدرت أحكام قاسية في حق بقية المتهمين. وبدت السلطات متجهة لتخفيف الأحكام، محاولة التهدة، وتجنب ردود أفعال من قد يكون متعاطفاً مع هذه المجموعة، إلى أن فاجأ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الحكومة التونسية وكل القوى المعنية بأمن المنطقة بإذاعة شريط مرئي يعلن فيه اختطاف سائحين نمساويين

على التراب التونسي في حادث أثار بشدة قلق السلطات التونسية الحريصة على تجنب كل ما من شأنه أن يشير إلى عدم الاستقرار في البلاد، تشكيكا في نجاحاتها في هذا الصدد وأيضا إثارة لمخاوف زائري تونس من السياح، علما أن السياحة قطاع حيوي في البلاد، ويشغل 11 في المئة من الايدي العاملة النشيطة في البلاد.

استنفار أجهزة الأمن المغربية أما المغرب فيعاني هو الآخر من عدم استقرار أمني، إذ لا جدال في أن مغرب محمد السادس يشهد هو الآخر حركات وأعمال عنف منظمة. ففضلا عن تورط مغاربة في تفجيرات مدريد في اسبانيا في آذار (مارس) 2004، فقد شهدت العاصمة المغربية الدار البيضاء تفجيراً مروعا في أيار (مايو) 2003 أوقع عشرات الأشخاص بين قتل وجريح.

ثم شهدت الساحة المغربية عمليات تفجير انتحارية، في 2006 و2007، ولئن كانت أضرارها محدودة، إلا أنها أثارت قلقا وحالة من الاستنفار الشامل في أجهزة الأمن المغربية، التي فرضت إجراءات أمنية استثنائية بين المدن وفي المطارات وحول المواقع الحيوية، لا سيما وأن هذه العمليات كانت شبه متزامنة مع عمليات مماثلة مع الجارة الشرقية الجزائر. وتزداد الأوضاع المغربية تعقيدا في ظل أوضاع اجتماعية واقتصادية ضاغطة وقاسية. وقد أعلنت السلطات المغربية أكثر من مرة تفكيك خلايا ومجموعات إرهابية، تقول الأجهزة الأمنية إنها كانت تخطط لهز استقرار البلاد، واتهمت بعض تلك الجماعات باختراق مؤسسات أمنية حيوية كالجيش والجمارك. المعتقلون من تيار السلفية الجهادية في موريتانيا موريتانيا من جهتها وعلى الرغم من تحول في مسار العملية السياسية، وتفكيك العديد من القضايا العالقة، بعد الإطاحة بالرئيس الموريتاني معاوية ولد الطابع في منتصف العام 2003، إلا أنها شهدت العديد من الهجمات المسلحة، استهدفت بعضها ثكنات حدودية، تبنها تنظيم القاعدة، كما جرى اعتقال ومحاكمة عشرات المعتقلين من تيار السلفية الجهادية، وكثير منهم محسوب على تنظيم القاعدة. وعلى الرغم من الاعتراف بحزب ذي خلفية إسلامية، يقوده أحد رموز التيار الإسلامي المعروف محمد جميل منصور القريب من الإخوان، إلا أن الأشهر الأخيرة شهدت أعمالا مسلحة، كان آخرها اختطاف ثم قتل سياح فرنسيين، لبتلوها بعد أسابيع قليلة الهجوم على السفارة الإسرائيلية في نواكشوط، لتصل التطورات الأمنية بعد ذلك إلى مواجهات مسلحة بين عناصر تحسب على السلفية الجهادية ورجال الأمن، في تكرار لسيناريو المواجهات التي وقعت في تونس في بداية العام 2007. شبّح العمليات 'الإرهابية' لا يزال يطل برأسه في ليبيا قد لا نبالغ إذا قلنا أن ليبيا وفي سابقة فريدة، نجحت في احتواء الأعمال المسلحة التي كانت تستهدف الإطاحة بالنظام، لا سيما في أواسط التسعينات من القرن الماضي، خصوصا تنظيم الجماعة الليبية المقاتلة. ودخلت السلطات الليبية في حوارات مع معتقلي هذه الجماعة، انتهت بإطلاق المئات منهم، إلى جانب العفو عن جميع معتقلي الإخوان في العام 2006. بيد أن شبّح العمليات 'الإرهابية' لا يزال يطل برأسه، حيث جرت مواجهات مسلحة في ربيع العام الماضي 2007 في إحدى ضواحي العاصمة الليبية طرابلس، تكتم عليها النظام، ثم أعلن الرجل الثاني في تنظيم القاعدة أيمن الظواهري في خريف العام نفسه عن انضمام الجماعة الليبية المقاتلة، لتنظيم القاعدة، وأن زعيم هذا التنظيم أبو الليث الليبي هو قائدها في ليبيا. وقد أكد الأخير في نفس الشريط المصور قرار الانضمام للقاعدة، منوها بتنظيم القاعدة في

بلاد المغرب الإسلامي الذي سبقه في قرار الانضمام، مع الإشارة إلى أن أبو الليث الليبي قُتل لاحقاً في غارة أمريكية على إحدى مواقع حركة طالبان في أفغانستان، وأكدت الحركة مقتله فعلاً.

والخلاصة أن المشهد على الساحة المغربية لا يبدو مريحاً ولا مستقراً، لا سيما على الصعيد الأمني، بل يضع منطقة الشمال الإفريقي في وضع عاصف، في الوقت الذي تراهن فيه دول المنطقة على تحقيق الاستقرار الحيوي المطلوب، في ظل تزايد الصعوبات الاقتصادية، واستفحال الأزمة الاجتماعية في مجمل الدول المذكورة، فأقمتها وزادت من تعقيدها الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، والتي تتجه بشكل ملحوظ نحو مزيد من التأزم والاستفحال. تفجر الأوضاع الأمنية في منطقة المغرب العربي أسبابه كثيرة ومركبة يتداخل فيه السياسي مع الاقتصادي مع الصراعات الإقليمية والدولية التي لم تنجح المنطقة لأسباب كثيرة في البقاء بمعزل عنها.

ديمقراطية غير مقتعة وأزمات اجتماعية متصاعدة لا شك أن حالة الانغلاق السياسي أو الانفتاح السياسي المتحكم فيه والمسيطر عليه، التي طبعت أنظمة حكم بلدان المغرب العربي، صاحبها تعاطٍ أمني أو شبه أمني مع الحركات الإسلامية، تراوح بين الاستئصال الشامل (تونس وليبيا والجزائر في حالة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحتى موريتانيا في مرحلة ولد الطايح) وبين سياسة تقوم على الإقصاء الانتقائي على غرار وضع جماعة العدل والإحسان في المغرب، وحركة الإصلاح الوطني وحركة الوفاء والعدل في الجزائر، ولا شك أن هذه الحالة مثلت أهم مظهر للأزمة السياسية في بلدان المغرب العربي. فعملية التداول السلمي على السلطة هي شبه معدومة، وتجمع كل المعارضات حتى الموجود منها في بعض البرلمانات على أن 'الديمقراطية' السائدة هي ديمقراطية شكلية 'ديكورية'، لا ترفع حزبا ولا تحط من آخر، وهي وسيلة للتحكم في السلطة لا للتداول عليها، أو حتى تقاسمها. وقد ساهم في المضي في هذه السياسات اختفاء الضغوط الخارجية كليا تقريبا، واقتصار التدخل على ضمان الحفاظ على المصالح، ودعمها، دون الاهتمام أو الالتفات لتجاوزات النظام على معارضية هنا أو هناك. وقد صاحبه ضعف كبير في بنية المعارضة، وانقسامها على نفسها، رغم إجماعها على غياب الحريات، والديمقراطية. لا شك في أن هذه السياسات تسببت في تهميش آلاف العناصر المتعاطفة مع هذه الحركات والأحزاب السياسية، ودفعت بالكثير من الشباب إلى البحث عن بدائل وأطر مغايرة للتعبير من خلالها عن نفسه. وقد زادت الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها دول المنطقة، وما صاحبها من حديث متزايد عن الفساد وتبديد المال العام، وسوء إدارة لثروة البلاد من قبل فئات كثيرا ما تحسب على النخبة الحاكمة، من الاحتقان الاجتماعي والإحساس بظلم متزايد، على فقر وتهميش اجتماعي كثير منه غير مبرر في ظل تنامي الموارد المالية لبعض دول المنطقة لا سيما الجزائر وليبيا، اللتين تدفقت على خزينتيهما عشرات المليارات من الدولارات في الأعوام الأخيرة، بفضل الارتفاع الكبير في أسعار النفط والمحروقات. بيد أن المفارقة أنه في ظل هذا الازدهار في العائدات المالية، (أكثر من 150 مليار دولار في خزينة الدولة بعد سداد الديون) تتحدث صحف جزائرية عن أن الفقراء يفتقون من أكياس القمامة، ويعيش ملايين منهم تحت خط الفقر. خلل هائل في معدلات الدخل وقد كانت سياسة الخصخصة التي بدأت بصفة متسارعة مع منتصف التسعينيات من القرن الماضي، سببا في وقوع خلل هائل في

معدلات الدخل، وفي مستوى معيشة بين من يملكون قليلاً أو من لا يملكون وبين من يملكون الثروات الهائلة جداً. وقد فاقم من هذا الخلل تجاهل الدولة المتزايد لاتساع نطاق الفوارق الاجتماعية، النابع من انحسار مقاليد الثروة والسلطة للمرة الأولى في تاريخ دول المنطقة المغربية الحديثة بيد طبقة واحدة صغيرة، وتحلل الطبقة الوسطى، المعروفة تاريخياً بإحداث التوازن الاجتماعي، ولعب دور صمام الأمان للسلم الاجتماعي، باتجاه الطبقة الفقيرة، التي تضخمت بشكل غير مسبق. وقد اتجهت جميع الحكومات هناك إلى رفع الدعم الحكومي عن الكثير من المواد الاستهلاكية الأساسية، على غرار المواد الغذائية والمحروقات، مما أدى إلى التهب أسعارها، رغم الموارد المالية التي حصلت بها بعض الدول بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

ولعل نتائج هذه السياسة الاقتصادية هي التي أطلقت سلسلة من الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدتها وتشهدها غالبية دول المنطقة. بل وتواجه دول المغرب العربي تحديات واضطرابات اجتماعية، قد يكون بعضها خطيراً جداً، في ظل الظروف المذكورة، المصحوبة بتراوح نسب البطالة في جل دول المنطقة بين 17 و25 في المئة من الأيدي العاملة النشيطة، عشرات الآلاف منهم من حملة الشهادات العليا. ولم يكن مفاجئاً في مثل هذه الأوضاع أن يسجل المراقبون بروز تيارات سلفية، في هذه المنطقة يتبنى الكثير منها خيار 'الجهاد' كمنهج للاحتجاج والمعارضة أحياناً وحتى للإطاحة بأنظمة الحكم حيناً آخر.

وضع إقليمي ودولي مفجر للآزمات: كان للحملة الأمنية على الإسلاميين في دول المغرب العربي في بداية التسعينيات، والتي تزامنت مع حرب الخليج الأولى، عاملاً أساسياً في هجرة وتحول مئات الأشخاص، الذين رأوا في بعض البؤر المشتعلة والمتوترة في بعض المناطق الإسلامية، حاضنة وساحة لهم لخوض معارك 'مقدسة' ضد قوى جمعت في رأيهم بين صفة 'المحتل' و'الكفر'، فكان تدفق مئات من الشباب من دول شمال إفريقيا خلال مرحلة التسعينيات على دول مثل البوسنة والهرسك، وأفغانستان والشيشان، شارك أغلبهم في المعارك التي جرت ضد الصرب في الأولى، وضد الروس في الثانية والثالثة، وبعد انتهاء المعارك، اضطروا هؤلاء المقاتلون العرب إلى إعادة الانتشار في دول أوروبية عديدة، لاجئين سياسيين، فيما بقي منهم المئات في أفغانستان، بعد أن تعذر عليهم المغادرة، أو اقتنعوا بالبقاء ناشطين ضمن تنظيم القاعدة، وفي ظل رعاية حركة طالبان التي كانت قد نجحت في بسط سيطرتها على كابول. ولم يكن مفاجئاً في أواسط التسعينيات وحتى أواخرها أن يكون أغلب المعتقلين في دول العالم من المتهمين بالإرهاب أو التخطيط له من دول شمال إفريقيا. فكثيراً ما أعلنت دول مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا عن اعتقالات طالت في الغالب عناصر من شمال إفريقيا مشتبهة بالقيام بنشاطات إرهابية. ولعله لم يكن غريباً أيضاً أن تعتمد القاعدة على شخصيات محورية من منطقة الشمال الإفريقي، ليس فقط لوفرة أعدادهم، وإنما أيضاً لأنهم مؤهلون أكثر من شباب الدول الأخرى بالنظر لمعرفة غالبيتهم باللغات الأجنبية، لا سيما وأن دول المغرب العربي هي الأكثر احتكاكاً بالغرب، بل وحتى الأقرب تشابهاً في الملامح والهيئة، من دول مثل الخليج العربي.

وتجدر الإشارة هنا إلى عودة المئات من هؤلاء الشباب إلى دولهم، حيث وجدوا أنفسهم تحت رقابة وسيطرة أجهزة أمن تلك الدول. فسجن العشرات منهم، بينما ظل آخرون يعيشون مهمشين. بيد أن هذا الشباب المؤمن بفكرة الجهاد، وجد ضالته في الثورة الإعلامية الشاملة

التي جعلت تواصله مع نهج الفكر 'الجهادي' ورموزه، يسيرة عبر الانترنت والفضائيات غير محدودة العدد.

ولم يكن مثل هؤلاء الشباب لينسوا ذلك المشهد 'المذهل' حيا وفي لحظة وقوعه، أي هجمات 11 أيلول (سبتمبر) 2001 وهو ينقل على الفضائيات مباشرة، مشهد لئن رأى فيه الرئيس الأمريكي جورج بوش يوما حزينا في تاريخ بلاده والعالم، فقد رأى فيه هؤلاء الشباب انتقاما وردا على مظالم واعتداءات استمرت على مدى عقود من الزمن، يحملون مسؤوليتها للغرب عموما وللولايات المتحدة خصوصا. ولئن أيقظت 'غزوة مانهاتن' تلك، الإمبراطورية العاتية من عرينها مهتاجة مجروحة الكبرياء، فإنها مثلت في الجهة الأخرى بداية وليست نهاية للرد والانتقام من واشنطن والغرب. ولئن كانت الضربات الأمريكية على مستوى الدول، عبر الإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان في خريف العام 2001، ثم احتلال العراق في ربيع العام 2003، فقد كانت للقاعدة أيضا ضربات في المغرب ومدريد والعراق ولندن، بل بدا المشهد دراميا عندما وصل الأمر إلى أن ينازل مقاتلو القاعدة الأمريكيون في الدولة التي يفترض أنها تحت سيطرتهم، على غرار العراق. ومن المفارقات أن تحدي القاعدة للأمريكيين وصل في العراق درجة غير مسبوقة، عندما بسطوا نفوذهم على مناطق 'محررة' من المحتل وأعلنوا فيها قيام 'إمارة العراق الإسلامية'، ولا تزال واشنطن إلى اليوم تعترف بعجزها عن بسط سيطرتها الأمنية الكاملة على كامل العراق، وهو مشهد كاريكاتوري يكاد يوحي بأن القاعدة فرضت على المحتل أن يتقاسم معها الساحة العراقية، قاعدة للمواجهة الشاملة بين الطرفين.

شباب المغرب العربي في العراق في هذا المشهد برزت بقوة ظاهرة تدفق مئات من الشباب من دول المغرب العربي على العراق، للانضمام للمجموعات التي تقاتل الأمريكيين، وقد كشفت العديد من التقارير الأمريكية الاستخباراتية أن جل 'الانتحاريين' في العراق هم من دول المغرب العربي. حقيقة يسندها اعتقال سلطات أمن تلك الدول المغاربية آلاف الأشخاص الذين كانوا يتدربون ويخططون للانتحاق بالعمل المسلح ضد الأمريكيين في العراق. ومع الضغط الأمريكي على تلك الدول لتشديد الرقابة على من تصفهم بالمتشددين، لم تتردد كل دول المغرب العربي في إعلانها الكامل الانخراط في ما يعرف بـ'الحرب الكونية على الإرهاب'. (GWT)

حضور امريكي دائم بالمنطقة ولقد زاد من تأجيج العمليات المسلحة في المنطقة، محاولة الولايات المتحدة الأمريكية، تأسيس حضور دائم في المنطقة، بعدما باتت مقتنعة بأنها تمثل معقلا لنشاطات 'الجماعات الإرهابية' المناوئة لها. وبادرت الإدارة الأمريكية في حزيران (يونيو) من العام 2005 إلى إطلاق ما يعرف بمبادرة منطقة شبه الصحراء لمقاومة الإرهاب، بعدما أدركت أن غياب تنسيق وتعاون بين دول منطقة الشمال الإفريقي ومنطقة المغرب الإفريقي غير متعاونة بما يكفي فيما بينها لمحاربة الإرهاب بشكل أكثر فاعلية، بل تعتقد واشنطن وكثير من الدول الغربية أن توتر العلاقات بين دول المنطقة حينا وفتورها أحيانا أخرى، من شأنه أن يخلق فراغا، تحرص الجماعات المسلحة المتمردة على اللعب عليه واستثماره. وكثيرا ما أبدت تلك الدول مخاوفها من أن يخلق التوتر المستديم بين المغرب والجزائر بشأن الصحراء الغربية، مشكلات أمنية بين البلدين، قد تترك ثغرة لتجارة ونقل ليس فقط السلاح وإنما أيضا المخدرات، إضافة طبعا إلى إمكانية تشجيع الإخوة الأعداء

بعض الجماعات المسلحة للنيل من أمن هذه الدولة أو تلك. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن أنظمة دول المغرب العربي ووجهت أموالا وعتادا حصلت عليه من واشنطن في إطار محاربة الإرهاب، في قمع حتى المعارضين السياسيين لها، متذرة في ذلك بأن كل من يعارضها أو يعترض على سياساتها، هو في صف الإرهابيين أو مساعد على بروضهم. وقد أدركت واشنطن لاحقا ذلك وأعدت النظر في تلك المعونات.

ولقد شهدت منطقة شمال إفريقيا تصاعدا في حدة الأعمال المسلحة والمواجهات الأمنية، لا سيما في الجزائر ثم المغرب ثم موريتانيا ثم تونس، بداية من العام 2004 لتصل إلى درجة من الدموية غير مسبوقة في نهاية العام 2006 وعلى امتداد العام 2007 و2008. بل وبرزت ظاهرة جديدة لم تكن تعرف من قبل لدى الجماعات المسلحة في المنطقة، وهي العمليات الانتحارية، التي يصعب عادة على الأجهزة الأمنية إحباطها، أو رصد من ينفذها. هذا المشهد الأمني المتوتر في الساحة المغاربية، زاد من تحدياته الاستراتيجية الجديدة للجماعات المسلحة في المنطقة. فبعد أن نجحت الجماعة السفلية للدعوة والقتال الجزائرية في ربط أول اتصال لها في العام 2004 بتنظيم القاعدة في العراق عبر أميرها عبد الملك دروكاديل الذي نجح في الاتصال بأبي مصعب الزرقاوي في العام 2004، ليعلن الأول لاحقا عن تحول جماعته إلى تنظيم تحت لواء القاعدة، ويحمل اسم 'تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي'. هذا الاندماج مع 'القاعدة' أضفى على الجماعة بعدا دوليا، جعلها محط اهتمام عشرات الشبان المعجبين بالقاعدة، والمتحفظين عن العمل أو استهداف أهداف قطرية. وقد تحدثت تقارير كثيرة عن استقطاب التنظيم باسمه الجديد مئات الشبان من المنطقة، وهي ظاهرة ساهمت فيها الأوضاع السياسية والاجتماعية المتردية في الدول المذكورة. في ظل هذه الأزمات المعقدة تبدو منطقة المغرب العربي منفتحة على وضع غير مستقر، قد لا يتعافى في المدى المنظور من الاهتزازات الأمنية التي تشهدها كل أقطاره، دون استثناء، من موريتانيا في نواكشوط غربا إلى ليبيا شرقا. بيد أن هذه التطورات على خطورتها وإزاجها لأنظمة المنطقة، لن تعرف تسارعات دراماتيكية، من شأنها أن تفوض هذا النظام أو ذاك، مع أنه من الجدير بنا أن نسجل إمكانية وقوع بعض المفاجآت، التي يبقى ورودها على سبيل الاستثناء، وليس نتيجة لمسار تطور دراماتيكي في الأحداث. ويتعلق الأمر بتغيرات (انقلاب) في بعض هذه الدول، لا سيما في موريتانيا، التي لا يزال النظام فيها غير مستقر لصالح السلطة القائمة، ولتراث هذا البلد في التدخلات العسكرية، لا سيما في ظل مناخ عدم الاستقرار في المنطقة، مضاف إليه وضع اجتماعي مأزوم، قد يكون هو الأسوأ في هذه المنطقة. وقد يكون تحرك الأغلبية البرلمانية في منتصف شهر تموز (يوليو) وإسقاطها للحكومة كان علامة فارقة في المشهد الموريتاني، الذي يحتفظ فيما يبدو بالكثير من المفاجآت، في ظل قناعة متزايدة، بعدم رضى العسكر على أداء الرئيس الحالي عبد الله ولد سيدي الشيخ. هذا الأخير كانت مغامرته بإشراك الإسلاميين في الحكومة رغبة من القيادة الموريتانية الجديدة باحتواء العنف المتصاعد الذي تفق وراءه جماعات إسلامية مسلحة، وهو عنف قد يعطي ذريعة لجهات متنفذة في السلطة للإطاحة بالشرعية الفتية القائمة، بحجة ضعفها، وانزلاق البلاد إلى المجهول، كان لهذا التمشي تداعيات عكسية في العلاقة بالمؤسسة العسكرية التي يبدو أنها رفضت هذه الخطوة، ورفعت الغطاء عن تلك الحكومة الفتية، التي انهارت قبل وضع برنامج عملها. وقد تم فعلا ما كانت بعض الأوساط تخشاه

وهو تدخل العسكر مرة أخرى والإطاحة بالرئيس سيدي عبد الله ولد الشيخ، الذي لم يمض على انتخابه أكثر من عام.

إلى جانب ذلك يبدو المشهد في الساحة الليبية والجزائرية متحركاً، وغير محسوم بالكامل، في ظل محاولات الزعيم الليبي معمر القذافي ترتيب انتقال السلطة داخل العائلة بسلاسة، ودون مشكلات. وهي محاولات قد تتدخل بعض المعطيات لتبعثر أوراقها، سواء من جهة عدم وجود إجماع على خليفة محدد له، داخل العائلة، أو لجهة صعوبة مواكبة ومسيرة 'المؤسسات' العتيقة القائمة لعملية نقل الخلافة، دون اهتزازات، أو الإصرار من حيث المبدأ على الحيلولة دون المس بمعالم النظام القديم. وتؤكد هذه المخاوف الإطاحة برئيس الحكومة الأسبق شكري غانم، بعدما أبدى حماسة في فتح التجربة الليبية على مسارات الإصلاح الاقتصادي والانفتاح السياسي، كلفته منصبه بشكل مفاجئ وغير متوقع في شباط (فبراير) من العام 2006.

بيد أنه يسجل لليبيا التي كانت في مرحلة من المراحل في ذيل دول المنطقة على مستوى النظام السياسي والانفتاح الاقتصادي، أنها خطت خطوات جدية ومحمودة، جعلها تتقدم جميع دول المنطقة في هذا الإطار. بينما تشهد الجزائر وضعاً غامضاً في ظل تردد الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة في حسم خيارات الترشح لعهدة ثالثة، لا تحتاج فقط لتعديل الدستور، بل أيضاً استعدادات صحية من بوتفليقة نفسه، في ظل حديث متزايد عن مرضه وحاجته للراحة. ويجب أن نسجل هنا استمرار هيئة قيادة الأركان محكمة في الاتجاهات العامة للحكم في البلاد، رغم ما بدا في لحظة من حكم الرئيس بوتفليقة من محاولات لنقل مركز ثقل القرار إلى مؤسسة الرئاسة، بيد أنها محاولات أو هنها تجذر المؤسسة العسكرية (تمرست منذ نهاية الستينات على التحكم في خيوط العملية السياسية في البلاد) وقدرتها على المناورة، زاد منه اعتلال صحة الرئيس بوتفليقة.

تبقى الأوضاع في المغرب وتونس الأقرب لجهة 'الاستقرار السلبي'، رغم وجود مشكلات اقتصادية واجتماعية حادة، ويرجع ذلك في الحالة المغربية لرسوخ مؤسسات الدولة، ووجود تقاليد احتواء الأزمات المذكورة، لا سيما في ظل وضعية 'الانفتاح الديمقراطي' النسبية التي تعرفها البلاد، بينما يرجح استمرار الاستقرار العام في تونس إلى تحكم أجهزة الدولة في إدارة البلاد، وعدم السماح بأي محاولات من المعارضة لتحريك الوضع 'المستتب'، المدعوم بالمؤسسات الدولية الغربية، المالية منها والسياسية، التي تحرص دوماً على أن ترى، بل وتقدمها نموذجاً للتحديث والانفتاح الاقتصادي والثقافي، غير المغامر، دون السماح باكتساح 'الأصولية' أو الإسلام السياسي، للفضاء العام.

فلنبدأ المشهد متناقضاً بين المغرب وتونس في التعامل مع 'الإسلام السياسي'، بين إدماج واحتواء في الأولى واستئصال وإقصاء في الثانية، إلا أن التوجهين على تناقضهما يحققان بحسب اعتقاد النظامين استقرار الأوضاع لهما في الدولتين. 'مدير المركز المغربي للبحوث والتنمية وباحث في قضايا المغرب العربي